

ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً أو مفعولاً معه أو مفعولاً له أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان واخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء . واما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب : احدها ان يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها ان تعدي الافعال إلى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الاسماء ، وكذلك سبيل الواو بمعنى « مع » و« حكم » « الا » في الاستثناء فانها بمنزلة الواو الكائنة بمعنى « مع » في التوسط .

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الاول .

والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه .

هذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي معاني النحو واحكامه . ويظهر منها ان الكلام لا يكون من جزء واحد وانه لا بد من مسند ومسند اليه وهما ركنا الجملة الاساسيان ، وانه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً ولا من حرف واسم الا في النداء .

وقرر في مدخل دلائل الاعجاز ان النظم ليس سوى حسم من النحونتوخاه، وجزم أن ليس غيره وإن أنكر المنكرون ، قال :

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حسم من النحو نمضي في توحيه
لو نقب الارض باغ غير ذاك له معنى وصعد يعلو في ترقيه
ما عاد إلا بخسر في تطلبه ولا رأى غير غي في تبغيه

فالنظم عنده معاني النحو ولذلك نراه يكرر هذا المعنى ويعيده ، وقد بين موضوعاته وحصرها في قوله : « واعلم ان ليس النظم إلا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه